

العشوائيات والسلوك المشكل •

أ.د/عبد المنعم شحاته

أستاذ علم النفس الاجتماعي التطبيقي

كلية الآداب جامعة المنوفية

المُلخَص:

استخلص الباحث من الدراسة: أن المناطق العشوائية في مصر تشكل عامل مخاطرة كسياق تنشئة اجتماعية، إذ تزيد بها عوامل استعدادية للجنوح والجريمة وتتيح نماذج إجرامية للاقتداء بها وفرص ضعف للمراهقين تدفعهم للوقوع سريعاً في براثن الجريمة. كما نستخلص أن الأمر قد يزداد سوءاً في ظل الدائرة المفرغة التي وقع فيها ساكنو المناطق العشوائية فهي مناطق تجسّد التهميش الاقتصادي الاجتماعي بمخاطره المتعددة من تدني المستوى الاقتصادي (الفقر) والاجتماعي (غياب فرص التعليم) والمعيشي (تراكم القمامة وضعف الخدمات الأساسية) فتزيد احتمالات الامتداد العشوائي الذي بدوره يفاقم الفقر والجهل والمرض والجريمة فتوصم المناطق وتزداد تهميشاً، وتظل الدائرة الجهنمية وتتفاقم تداعياتها ما لم تتدخل كافة أجهزة الدولة بخطة مستدامة مدروسة لتنمية ساكني العشوائيات قبل تطورها كمناطق سكنية.

الكلمات المفتاحية: العشوائيات، السلوك المشكل.

مقدمة:

يقصد بالسلوك المُشكل *problem behavior* أي سلوك يخالف قيم ومعايير المجتمع، وتسترجنه مؤسسات السلطة (الوالدين بالأسرة والمدرسين بالمدرسة علي سبيل المثال)، والذي يستثير استجابة سيطرة اجتماعية تتمثل في عقاب يتراوح من أقل درجاته المتمثلة في عبارات عدم الموافقة أو الاستهجان إلى أقصى درجات العقاب المتمثلة في السجن. ويتضمن هذا السلوك خمس فئات منفصلة هي: التدخين، وشرب الكحوليات، وتعاطي الماريجوانا أو أي نوع من أنواع المخدرات الأخرى، والسلوك المنحرف العام مثل (الكذب، السرقة، العدوان الجسدي)، والانحراف الجنسي (Donovan; Jessor & Costa, 1991). وقد تزايدت منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين البحوث التي تهتم بهذا السلوك لدى الأطفال والمراهقين؛ وتبرز أن انخراط الفرد في أي نوع من أنواع السلوك المُشكل يؤدي الي تزايد احتمال الانخراط في نوع آخر – أو أكثر - منه نتيجة للروابط بين البيئة الاجتماعية للشباب والتي تتيح فرص منظمة لتعلم وممارسة هذه الأنواع من

•مراجعة لمقال سبق تقديمه الي المؤتمر العلمي الثاني لكلية الآداب جامعة المنوفية "ظاهرة العشوائيات في مصر مظاهرها وعلاجها" ٢-٤ نوفمبر ٢٠١٠.

السلوك المُشكل معاً. وأنماط الخطر التي تتضمنها هذه البيئة والتي تزيد انخراط سكانها في السلوك المشكل هي:-

١- نموذج يحتذى، مثل تدخين الوالدين والأقران.

٢- خطر الفرصة opportunity risk، وتتضمن توفر الكحوليات (السجائر) في المنزل، وجود نشاط إجرامي في المنطقة المجاورة.

٣- خطر الضعف vulnerability risk، ويتضمن الشعور بالمشقة، انخفاض تقدير الذات (Jessor et al., 2003)؛ وغياب الضبط الاجتماعي أو الرفض العام لمخالفة قيم المجتمع ومعاييرها.

وتأتي أهمية الاكتشاف المبكر لمن هم عرضة للسلوك المشكل من كون انحراف المراهقين يعد من ناحية منبئ بجرائم خطيرة، إذ لاحظ باحثون اقترانا بين كون الخوف من الارهاب يحتل الأولوية لدى سكان منطقة ما وازدياد معدلات الانتحار والسرقة والهجمات المسلحة بها (Simi & Windisch, 2018)، كما توجد علاقة طردية بين التطرف – وتطرف اليمين بوجه خاص – والجريمة، فنتائج عدة دراسات تبرز أنه كلما زاد التزام الأفراد بمعتقدات متطرفة زاد احتمال ارتكابهم الجرائم؛ فعندما تفشل الوسائل السياسية في إحداث تغيير يلجؤون لأنشطة إجرامية لتحقيقه (Kerodal; Freilich & Chermak, 2016). ومن ناحية أخرى يعد هذا الانحراف عاملاً يساعد المتطرفين عند تجنيد المراهقين كإرهابيين، حيث ٢٢% ممن تورطوا في ممارسات تطرف عنيف بدأوا الانخراط في أنشطة إجرامية قبل بلوغهم ١٨ سنة من العمر، فانحراف المراهقين منبئ بارتكابهم جرائم لاحقاً؛ وأن التاريخ الإجرامي للفرد منبئ بدوره بالتحاق هذا الفرد بجماعات متطرفة، وأن ارتكاب جرائم عنف أكثر ارتباطاً بالتورط في أنشطة تطرف عنيف، هكذا كشفت بيانات عن ٣٩٧ متطرفاً أمريكياً أنهم مارسوا أنشطة إجرامية (عنيفة أو غير عنيفة) أثناء مرحلة ما قبل التطرف، وكانت نسبة من ارتكب منهم جرائم إلى غير المرتكبين هي ٢:١، وأن احتمال ممارسة التطرف العنيف بعد التطرف بين مرتكبي جرائم العنف قبل التطرف هي ٣:١ (ثلاثة أضعاف) ممن لم يرتكبوا هذه الجرائم (LaFree; Jensen; James & Safer-Lichtenstein, 2018).

تعد المناطق العشوائية بمصر- ويسكنها سنة ٢٠٠٧ أكثر من ١٥ مليون^(١) نسمة ٥٩% منهم بالقاهرة الكبرى و ٣٠% بمحافظات الوجه البحري (ليلى نوار وأخرون، ٢٠٠٨:٩) - بيئة خطر؛ فعلي الرغم من اختلاف المناطق العشوائية من حيث: المكان والمساحة وحجم السكان ومستوى الخدمات إلا أنها تشترك في معاناتها من مشكلات أساسية يمكن تلخيصها في: صعوبة توفير المرافق والخدمات الأساسية – وانتشار التلوث البيئي – وارتفاع الكثافة السكانية – وتدني مستوى الخصائص السكانية – وافتقار المناطق العشوائية الي شبكة طرق رئيسية تربطها بالمحاور الخارجية، كما يتعرض سكان هذه المناطق الي المخاطر البيئية الناجمة عن تراكم القمامة وانخفاض النظافة العامة وعدم ائارة الشوارع ليلا وضعف أو ربما غياب التواجد الأمني (المرجع نفسه: ٨-٩)؛ بمعنى آخر تشترك المناطق العشوائية في خصائص: عدم انتظام الشوارع وعدم وجود

(١) أي ٢٠% من اجمالي السكان.

خطط تنظيمية – وتدهور الأوضاع البيئية والأمنية – والافتقار الي المرافق والخدمات الأساسية – وتدني مستوى المعيشة – وانتشار الفقر والأمية والمشكلات الاجتماعية (المرجع نفسه:١٥). يدعم ذلك نتائج دراسات الحالة واللائت فيها هو اجماع المبحوثين الذين تمت مقابلتهم علي انتشار المخدرات بين الشباب بالمناطق العشوائية وكذلك انتشار البطالة بشكل كبير. وطبقا لأراء مختلف القطاعات السكانية بالعشوائيات - الذين تمت مقابلتهم وعقد مجموعات نقاش معهم- فان انتشار البطالة بين الشباب يؤدي الي خلق شعور باليأس بينهم؛ مما يشجع علي اتجاههم الي تعاطي المخدرات ومنها الي السرقة أحيانا لإشباع حاجتهم الي المخدر؛ وفي الوقت نفسه يؤدي تفشي البطالة الي عدم قدرة الشباب علي الزواج لغياب الاستطاعة المادية مما يؤدي الي ممارسة التحرش الجنسي وأحيانا الاغتصاب (المرجع نفسه: ٣٠).

وتشكل خصائص العشوائيات سياق خطر حيث يفتقر الي عوامل حماية النشء من الانحراف؛ حتى أن سماح زهران (٢٠٠٩) تصفه بالمجتمع المولد والمصدر للعنف المجتمعي؛ أو بعبارة أخرى "المناطق العشوائية هي التي تولد سلوكيات عشوائية وخطيرة ويؤدي غياب الحد الأدنى من الأمان والانضباط فيها الي انتشار المخدرات وغيرها من مختلف أشكال الجرائم" (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ١٠:٩٢، ٢٠١٠).

يلخص المقال الراهن نتائج عدة بحوث، بعضها أجراها أو شارك في اجرائها كاتب هذه السطور، لرصد الاقتران المطرد (حيث يصعب في هذا المستوى التطرق الي علاقة سببية لأنه لم تجر – في حدود المعلومات المتاحة للباحث – بحوث نفسية علي عينات ممثلة لساكني العشوائيات) بين خصائص العشوائيات وكل من مظاهر انحراف المراهقين – والجريمة.

أولاً:الفقر(تدني مستوى المعيشة):

حتى ثمانينيات القرن العشرين كان انتباه علماء النفس للأثار السلبية للفقر محدودا، بعد ذلك تزايد هذا الاهتمام^(١)، وتبرز بحوث علم النفس الارتقائي أن للفقر مخاطره الشديدة علي توافق الطفل والمراهق إذ ترتبط الصعوبات الاقتصادية للأسرة بمدى واسع من مشكلات توافق أبنائها في المدرسة^(٢)؛ من هذه المشكلات: انخفاض التحصيل الدراسي - وارتفاع معدل التسرب المدرسي - وعلاقات مضطربة مع الأقران - ومعدل مرتفع من السلوك المشكل (Ackerman & Brown, 2006)، وتوجد عوامل متزامنة مع الفقر تزيد مخاطره هذه وتعد وسيطا أو محدد لها، منها: التفكك الأسري – والاستعداد للاضطرابات النفسية – والتعرض لخبرات منفرة كالإيذاء والمشاق أو الضغوط البيئية - واضطراب المسلك (المرجع نفسه). يدعم ذلك ما تظهره الاحصاءات الأمريكية إذ أن جرائم العنف ضد الأشخاص (ومنها: الاساءة والاعتصاب والسرقة والمطاردة) زادت مع تزايد الفقر خلال العقود القليلة

(١) فخصصت مجلة American Psychologist عدداً خاصا سنة ١٩٨٩ عن ارتقاء الطفل تضمن مقالتين، ثم خصصت عددا خاصا آخر سنة ١٩٩٨، كما خصصت مجلة Child Development عددا خاصا سنة ١٩٩٤..وهكذا أخذ اهتمام علماء النفس يتزايد (Ackerman & Brown, 2006).

(٢) حيث المدرسة سياق أساسي لارتقاء الأطفال والمراهقين.

الماضية؛ مما جعل علماء الجريمة يربطون وبشكل مباشر بين الفقر والمسلك الاجرامي^(١) (Singh, 2007). وتبرز بحوث الاساءة للأطفال وجود مسار بين الفقر والتعرض المزمن للإساءة حتى قبل أن يولدوا؛ إذ يقترن الفقر بنقص العناية الأبوية (أو غياب ثقافة الأبوة) والتي تؤثر بدورها في ارتقاء الأطفال مما يعرضهم لخطر الاساءة لهم (لأنهم أقل حصولاً علي استحسان الأبوين لضعف قدراتهم)؛ كما أن الفقر يرتبط بالمشاق وضغوط المعيشة التي تجعل الأبوين مضطربين المزاج فيؤدي بهم إلي الاساءة لأطفالهم (Jonson-Reid; Emery; Drake &Stahlschmidt, 2010)؛ لذا تكشف المسوح الأمريكية أن نسبة الاناث عمر ١٢ سنة فأكثر ممن دخل أسرهم السنوي أقل من عشرة آلاف دولار يتعرضن للإساءة أكثر من ضعف (٣,٢)(٥٧% مقابل ٢٥%) نظرائهن في الأسر التي يزيد دخلها السنوي عن خمسين ألف دولار. وأحد مصادر الاقتران بين الفقر وجرائم الاساءة للأطفال هو أن الوضع الاقتصادي المتدهور للأب يجعله أقل مساندة للأم ولأولاده؛ كما يضعه في مواقف مشقة متكررة تجعل ردود أفعاله متوترة ولا تكيفية مما يشجع جو العنف في الأسرة (Guterman; et al,2009). وتؤكد ذلك نتائج بحث أجري علي ٨١١ (٦٦٠ ذكر و١٤١ أنثى؛ تتراوح أعمارهم بين ١٧ و١٨ سنة؛ ٧٠% من آبائهم - ٨٧% من أمهاتهم - أميين أو بالكاد يقرأ ويكتب؛ ٩٥% منهم يدخنون و٦٥% يتعاطون مكيفات والحشيش منها بوجه خاص) من الأطفال (أدين ٣٥% منهم بالسرقه و٢٩% بالتسول و١١% بالمخدرات و١٠% بجرائم عنف و٧% بالبغاء)؛ إذ يرى ٦٣% من هؤلاء الأطفال (عينة البحث) أن الفقر علي رأس قائمة أسباب استغلال الأطفال؛ يليه اهمال الوالدين ٢٤,١% فغياب أحدهما أو كليهما ٢٨% ثم التفكك الأسري ٣,٢٤%؛ مؤشر آخر يتمثل في كون التسرب من التعليم - المقترن بالاستغلال بوجه عام والاستغلال في العمل علي وجه الخصوص - ناتج عن الفقر إذ مساعدة الأهل في المصاريف كان سبب عمل ٦٨% من مبحوثينا مقابل ٢٠% أرجعوه إلي الفشل في التعليم (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥). ويتسق هذا مع ما تؤكدته نتائج البحوث من أن أطفال الأسر ذات الدخل الأقل أكثر عرضة للإساءة من نظرائهم أبناء أسر ذات دخل أعلى كما أن مرتكبات الاساءة الجنسية للأطفال قد نشأت في أسر فقيرة تعاني الحرمان ونقص الغذاء والعناية الطبية، كما يرى عدد من الباحثين أن الدافع الرئيس لعمل الأطفال هو العوز الاقتصادي لأسرهم وعجزها عن الوفاء بحاجاتهم الأساسية؛ هذا العمل الذي بدوره يعد استغلالاً للطفل ويعرضه لكل أشكال الاساءة. إلا أن "هررنكوهل" Herrenkohl وزملاءه (٢٠٠٧) توصلوا إلي أن الفقر لا يرتبط بسوء معاملة الأطفال؛ إذ ترتبط الاساءة بالأداء الأسري وأساليب الأبوة.

(١) في المقابل تكشف نتائج عشرات البحوث أن الفقر ليس عامل مخاطرة كبير، فلا يسرق الناس لأنهم يعانون نقصاً في طعام أو ملابس، بل علي العكس غالبية الفقراء مواطنون ملتزمون بالقانون. وإن كان البعض يميز بين الفقر المقدم absolute (أي صعوبة إشباع الحاجات الأساسية) والفقر النسبي relative - المرتبط بتوزيع الثروة في المجتمع - المقترن بالإقصاء الاجتماعي (حيث يعاني أشخاص أو مناطق من مشاكل لبطالة والتمييز وضعف المهارات ونقص خدمات السكن والرعاية؛ فتزيد مشاعر الظلم والاحباط والتي ترتبط بدورها بزيادة معدلات الجريمة) الذي يسبب الامتعاظ والمشقة (Pakes & Winstone, 2007: 14)، يدعم ذلك تأكيد علماء نفس الشخصية أن الغضب (والشعور بكرهية الآخرين) يمكن أن يكون القوة الدافعة أو الطاقة المحركة للسلوك العدواني (والجريمة) (هدجر، ٢٠١٨). ١.

دليل آخر مصدره بحث أجري بمشاركة ١٠٣١ (متوسط أعمارهم ٣٢ سنة و٦٤% منهم يقيم بمناطق عشوائية) مدان بسرقة سيارة في القاهرة الكبرى، أقر ٤٥% منهم أنهم سرقوا بسبب الفقر وكان ٢٥% منهم عاطلين (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥ ب).

وفيما يتعلق بالإرهاب، تشير نتائج الدراسات أن الفقر والصراع يتبادلان التأثير بدرجة كبيرة؛ بالفقر تصبح الدولة أكثر عرضة لصراع مسلح أو حرب أهلية؛ الذي بدوره يضعف الأداء الحكومي والاقتصادي ومن ثمة تزيد احتمالات استمرار و/أو معاودة النزاع المسلح، مما يقلل قدرة الدولة (بإضعاف مؤسساتها وانخفاض التنمية) والمجتمع المحلي (بزيادة البطالة وعدم المساواة) والأفراد (بزيادة الهشاشة النفسية الاجتماعية) على الصمود أمام الصراع (Marks, 2016). وتكشف نتائج دراسات أخرى أن الفقر ليس سببا للإرهاب؛ فدراسات امريكية عديدة – أجريت بمشاركة مجاهدي "حماس" و"الجهاد" الفلسطينيتين و"حزب الله" اللبناني وحزب العمال التركي - لم تجد صلة مباشرة بينهما؛ مع ذلك يظل للفقر دور غير مباشر يتمثل في تهيئة فرد أو جماعة للمشاركة في احتجاجات قد تتحول لإرهاب (Burdette, 2014). كذلك يرى "ألن" (٢٠١٨) أن الفقر وقّر بيئة خصبة – أكثر منه سببا - لبروز جماعة "بوكو حرام" وتمردتها، حيث تتمركز عملياتها في شمال شرق نيجيريا، وهي منطقة يصل معدل الفقر فيها إلى ٧٦٪، ومعدل الأمية ٨٥٪، معنى ما سبق أن الفقر ليس سببا بمفرده للإرهاب لكنه يساهم فيه عبر مسارات عدة أبرزها كونه يعكس التمييز الاقتصادي بين فئات المجتمع وأن الفئات الفقيرة تعاني حرمانا يدفعها للاحتجاج ومن ثمة تهيئ أفرادها للتطرف فيكونوا صيدا سهلا للإرهابيين؛ من هنا دور العوامل السياسية التي تحول بين التمييز والحرمان واستخدامهما كمؤشرات لغياب المساواة والعدالة.

ثانيا: التلوث البيئي (تراكم القمامة وانخفاض مستوى النظافة العامة):

يزيد في المناطق العشوائية معدل التلوث سواء بمعناه التقليدي أي تغير الصفات الفيزيكية والكيميائية والبيولوجية – نتيجة غياب شبكات الصرف الصحي وتراكم القمامة^(١) بما تحتويه من مواد قابلة للتحلل - للبيئة المحيطة بالإنسان مما يؤدي الي انتشار الأمراض وتزايد معدلات الافقار نتيجة تكاليف علاجها اضافة الي العجز عن العمل والكسب. أو انتشار التلوث بمعناه الواسع ليشمل اضافة لما سبق التلوث السمعي نتيجة الضوضاء والتلوث البصري والاجتماعي؛ والتلوث بهذا المعنى تحدث اجهادا مستمرا للجهاز العصبي بشقيه المركزي والطرفي مما يجعل الجسم كله في حالة طوارئ تضعف المستقبلات العصبية مما يؤثر بشكل بالغ في مشاعر ساكني هذه المناطق وضروب سلوكهم وحتى قضايا الصحة العامة. ان التلوث بمعانيه يشكل مصادر المشقة stressors ويشير مصطلح المشقة الي نقص التوازن (أو التناسب) بين ظروف بيئة الفرد وقدرته علي تجاوز coping هذه الظروف؛ مما يضعف قدرة الفرد علي ضبط سلوكه ويزيد

(١) فعلي سبيل المثال تشير وزارة البيئة المصرية أن سنة ٢٠١٦ تراكم بالقاهرة ٣٠ مليون طن قمامة (بمثابة مترع للفيروسات والميكروبات والحشرات الناقلة لكل الأمراض) في التجمعات السكنية وحول المستشفيات والمناطق الأثرية كالأهرامات (مما يجعلها مصدرا طاردا للسياح).

معدل تهوره وبالتالي الانخراط في سلوك منحرف ومن هنا تشيع سلوكيات الادمان والعنف بين ساكني العشوائيات.

ثالثاً: المشكلات الاجتماعية:

يعد الانهيار الأسري نتيجة الطلاق أو الخلاف المزمن بين الوالدين أحد أهم العوامل المحددة لإدمان الابن (مصطفى سويف، ١٩٩٦: ٢٠٠) وتورطه في جرائم عنف (عبد المنعم شحاته، ١٩٩٦)؛ وقد أوضح الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء أن نسبة الطلاق ارتفعت مؤخراً إلى ٣٠,١% بين الذكور في الفئة العمرية بين ١٨ و ٢٩ سنة و ٥٣,٦% للإناث؛ مما يبرز تزايد معدلاته بصفة عامة.

وجاء غالبية ضحايا الاستغلال (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥) من أسر مفككة؛ فبسؤالهم عن زواج الأب بغير الأم أقر ٣٢,١% بذلك؛ وذكر ٥٣,٣% (من بين ٣١,٧% والديهم مطلقين و ٢,٢٢% الوالد توفي) أن الأم متزوجة بغير الأب؛ ويزيد الاستغلال في حال زواج الأم بغير الأب بينما الأمر عكس ذلك إذا تزوج الأب بغير الأم ويتسق هذا مع ما تبرزه البحوث من أن الأطفال الذين نشأوا في بيئة أسرية مضطربة أكثر عرضة لكل أنواع الاستغلال وأن الفتيات اللاتي نشأن في كنف زوج الأم يتعرضن للاستغلال الجنسي سبعة أضعاف اللاتي نشأن مع أبيهن (Finkelhor, 2008:20)) كما يتسق هذا مع ما تؤكدته نتائج البحوث من أن غالبية الجانحين (٩٦% من أفراد عينتهم) جاءوا من أسر تعدد فيها زواج الأبوين وتبدل معهم مقدم الرعاية وأن ٢٢% فقط من الجانحين عاشوا مع والديهم أما النسبة الأكبر فمع أحد الوالدين فقط لانفصالهما أو طلاقهما أو وفاة أحدهما، وتؤكد إحدى الدراسات أن المصدر الرئيس لأطفال الشوارع هي أسر أساءت لأطفالها (Ferguson, 2009). وتكشف نتائج بحث (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥) أن الهروب من المنزل عامل مبرر لكل من الاستغلال الجنسي والتسول إذ ٦,١١% و ٢٦% ممن هربوا من المنزل مقابل ٤,٥% و ٥,٩% ممن لم يهربوا أقروا باستغلالهم جنسيا وفي التسول؛ والأمر عكس ذلك في حال الاستغلال في العمل والمخدرات والسرقة إذ نسبتهم بين الهاربين ٥,٣٥% و ٩,٦% و ١,١٤% علي التوالي مقابل ١,٤٥% و ٩,٨% و ٩,٢٥% بين الذين لم يهربوا من المنزل.

يدعم ما سبق كون ٦٥% من المدانين بسرقة سيارة كانت نشأتهم في أسر مفككة (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥ ب)، كذلك تثبت نتائج دراسة (Rink و Sharma 2018) أن اضطراب العلاقات الأسرية منبئ بالتطرف الديني الذي قد يشكل أرضاً خصبة للتطرف العنيف أو الارهاب.

رابعاً: الافتقار إلى الخدمات كإنارة الشوارع وغياب التواجد الأمني:

تؤكد نتائج البحوث تزايد معدلات الجريمة اذا توفرت هاديات تجعل الشخص يشعر بسهولة الافلات بفعلته لصعوبة التعرف عليه أو الامسك به، وهذه الحال نفسها تتحقق في المناطق العشوائية فغياب الاضاءة رسالة الي من يفكر في جريمة بفعلها ولن يتعرف عليه أحد وغياب التواجد الأمني يزيد اقداما علي جريمته دون خوف من عقاب؛ يدعم ذلك كون "العجز عن حماية الشباب بالمناطق العشوائية من ادمان المخدرات - تزيد فرصة تعاطي المخدرات بين شباب العشوائيات ٥٠% عن المتوسط العام لمصر -

والسلوكيات العدوانية جعل هذه المناطق جاذبة للأنشطة غير المشروعة بالمقارنة بالمناطق الأخرى" (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٨٧).

خامسا: الزحام:

توجد أدلة علي وجود علاقة طردية بين كثافة المكان سكانيا ومعدلات جرائم القتل ويرجح الباحثون مسارات ثلاثة لتكوين هذه العلاقة:-

(١) اما أن الزحام يزيد من محاولات انتهاك حق الفرد في الحيز الشخصي الذي يشعره بالخصوصية في المكان.

(٢) واما أن الزحام يضعف أواصر التضامن الاجتماعي فلا يهتم كل فرد الا بما ينفعه شخصيا وتنتفي بالتالي الادانة الشعبية للجريمة مما يشجع علي شيوعها؛ بينما تؤكد نتائج البحوث – التي أجريت منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن – أن الشبكات الاجتماعية (الأسرة – الأصدقاء – الجيران) المتماسكة التي تعرف العائلات والجيران فيها بعضها البعض ويثقون في بعضهم البعض مما يمكنهم من تحديد الغرباء؛ مثل هذه الشبكات تقلل بشكل غير مباشر الجرائم والجنوح في المجتمع نتيجة تزايد الضبط غير الرسمي informal control للزعات الاجرامية (Bellair& Browning, 2010).

(٣) واما تزايد فرص مشاهدة العنف المتبادل مما يجعل الفرد يتعلم من خلال نموذج؛ وهذا يفسر ارتباط سوء المعاملة الوالدية بعدوانية الأطفال وزيادة احتمال تورطهم في جرائم عنف حينما يكبرون؛ كذلك يفسر كون سكان المدن الكبيرة (المزدحمة) أكثر تورطا في جرائم العنف بالمقارنة بسكان المدن الصغيرة أو الريف (الأقل ازدحاما) لأنهم أكثر تعرضا لنماذج عدوانية سواء بشكل فعلي مباشر كرؤية أشخاص يمارسون العدوان أو بشكل غير مباشر لأنهم أكثر اقتناءا لأجهزة التلفزيون والسينما (وتكنولوجيا الانترنت) التي تقدم وبشكل منظم مشاهد عنف (عبد المنعم شحاته، ٢٠٠٣).

وتدعم بيانات النساء القاتلات ذلك اذ يرتفع معدل التزاحم للمساكن اللائي عشن فيها ليصل الي ٢,٤ فرد لكل حجرة (أحمد المجدوب وآخرون، ٢٠٠٣: ١٧٩)؛ كما تدعم بيانات الأطفال المستغلين ذلك أيضا اذ كان يعيش ١١% في الشارع قبل ايداعه المؤسسة يضاف اليهم ١٧% ما بين غرفة مشتركة (بين عدة أسر) وعشة ومقابر مما يؤكد كثافة المسكن.

سادسا: البطالة:

تشكل – إضافة لمخاطرها الصحية والنفسية الاجتماعية المتعددة - آلية تهميش اقتصادي اجتماعي، لأنها تعني حرمان القادرين علي العمل كسب العيش بكرامة من خلال عملهم، بما يترتب علي ذلك دفعهم إلي هوة الفقر والاعتماد علي الغير؛ مما يشعرهم بالخزي والخل؛ فقيمة العمل ليس في الإمداد بدخل فحسب بل يتجاوز مقداره النقدي إلي المكانة الاجتماعية والاحترام بدرجاتهما المختلفة. وتكشف الدراسات أن معظم العاطلين مهتمين بتقدير الآخرين ونظرتهم إليهم وهي نظرة سلبية، فالعاطل يوصم بمكانة مزرية وعدم

الكفاءة والدونية؛ لأنه كسول محجم عن العمل لا يحقق هدفاً؛ فيشعر بالهوان – وانخفاض صورة الذات لدى نفسه ولدى الآخرين – والإذلال وهو شعور شديد الإيلام. ويمثل الخزي انفعال اجتماعي المصدر - يحدد علاقات الأفراد – يشيع بين العاطلين ويرتبط بالاكنتاب ومحاولة الانتحار، إذ يرى العاطل نفسه شخصاً لا قيمة له في نظر المحيطين فيتجنبهم ويصبح الانسحاب مقدمة لاكتتاب يدفع بدوره لمحاولة الانتحار(Lin, 2006).

وقد تسبب البطالة الاحتقان الاجتماعي discontent فالحرمان النسبي الذي يعايشه العاطل وما ينتج عنه من إحباط متكرر مصدره تعارض مدرك بين مستوى معيشي كان يستمتع به (حين كان طالباً أو عاملاً قبل تعطله) - أو يعتقد أنه يستحقه – ومستوى أدنى يعايشه الآن؛ أي الفجوة بين المأمول والتوقعات؛ هذه الفجوة حرمان نسبي يعد نواة حالة السخط الاجتماعي ومحرك ضروب سلوك متمردة؛ فكلما اتسعت الفجوة أي زاد الإحساس بالحرمان النسبي كلما زادت حدة السخط الاجتماعي وتنوعت المواقف المعبرة عنه والتي تصل إلي استجابات عنيفة موجبة لمصدر المشقة – البطالة – أو من يعتقد أنه المتسبب فيها (كباش فداء)، ويميز Runciman بين نوعين من الإحساس بالحرمان النسبي:-

(أ) إحساس مصدره حرمان أعضاء الجماعة الداخلية ويسمى fraternalistic

(ب) إحساس مصدره اعتقاد الفرد أنه هو شخصياً المحروم egoistic

وهناك أدلة تبرز التمييز بين المصدرين، حيث يعد الأول محركاً للعنف الجماهيري والتمرد بينما يكون الثاني مقدمة للمشكلات الشخصية من إدمان واضطرابات نفسية وأعراض نفسجسمية (Brown, 1988:187). وتدعم هذا دراسة تمت بمشاركة عاطلين في استراليا حيث الذين عايشوا منهم حرماناً مصدره المقارنة بأعضاء الجماعة الداخلية كانوا أكثر استعداداً للانخراط في أنشطة احتجاجية كالمظاهرات وانتهاك القانون وتخريب الممتلكات العامة والخاصة بينما الذين عايشوا منهم النوع الثاني من الإحساس بالحرمان كانوا أكثر عرضة للإصابة بأعراض المشقة الفردية من صداع وأرق وعسر هضم (المرجع نفسه: ١٨٨).

واستخلص باحثون عدة أن تزايد معدل البطالة يلعب دوراً محورياً في تفشي الجريمة^(١) (والعكس أيضاً إذ يقدر الباحثون أن انخفاض البطالة بنسبة ١% يقلل معدل الجريمة ٥% (Pedulla & Newman, 2011) وأدلتهم في ذلك هي:-

١- تشير دراسة تتبعية بالمجتمع السويدي من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩٩ إلي أن البطالة ارتبطت بزيادة معدلات جريمة السرقة (فعلي سبيل المثال اقترن ارتفاع معدل البطالة بزيادة في سرقة السيارات تراوحت بين ٥ و ١٠% (Edmark, 2005)، وتدعم ذلك دراسة تتبعية لمعدلي البطالة والجريمة بنيوزلاندا من ١٩٨٤

(١) هناك من يرى عكس ذلك أي تؤدي البطالة الي تناقص معدل الجريمة لاستغراق العاطلين في أنشطة منزلية تجعل نشاطهم خارج المنزل محدوداً، وجاءت نتائج البحوث الواقعية التي تتحقق من صحة هذا الرأي متناقضة، أضيف الي ذلك رأي يذهب الي أن تفشي الجريمة بمجتمع ما يؤدي إلي ارتفاع معدل البطالة؛ إما لأن المتورطين في جرائم لا يفضلون العمل وإما لأن بعضهم يواجه صعوبات عندما يبحث عن عمل فالغالبية منهم لا يتم قبول الحاقه بعمل (Pedulla & Newman, 2011).

وحتى ١٩٩٦ وجدت علاقة ارتباطية خطية مطردة بين البطالة وكل أنواع الجرائم (Papps&Winkelmann, 1999).

٢- مثال آخر مستمد من المجتمع المصري إذ تكشف دراسة أجراها مركز بحوث الشرطة أن العاطلين يشكلون ٤٤% من مرتكبي جرائم السرقة و ١٩% من مرتكبي جرائم الحرق العمد و ٧٨% من مرتكبي جرائم خطف واغتصاب الإناث (علي الجلي وأخرون، ٢٠٠٦)، أضف إلى ذلك أن تقارير الأمن العام المصرية فيما بين ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ تكشف أن ٤٤% ممن أدينوا بسرقة سيارة عاطلين (عبد المنعم شحاته، ٢٠١٥ ب).

٣- وتبرز أعداد المتهمين بجرائم المخدرات في مصر خلال ربع قرن (١٩٨٢-٢٠٠٧) أن عدد العاطلين بينهم وصل إلى ٦٠% سنة ٢٠٠١ ولم تقل هذه النسبة في سنة ما عن ٣٧% (عصام الترساوي، ٢٠٠٨).

٤- ويؤكد باحثون عدة ذلك مشيرين إلي أن العاطل إذا لم يتورط في جريمة فعلي الأقل يمارس نشاطاً متمرداً rebellious (مثل: ضعف الميل للمساعدة واللامبالاة والعزلة) (Winefield; et al., 1993: 15).

٥- يوجد اقتران بين ارتفاع معدلي كل من: البطالة والجنوح كما تظهر الإحصاءات الأجنبية (المرجع نفسه: ١٨)، وتكشف بيانات الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية أن حوالي ٥٥% من المسجلين خطر أمنياً لا يعملون؛ مما يدعم وجود اقتران مطرد بين البطالة والخطورة الإجرامية؛ وهذا الاقتران يدركه المسجلون خطر أنفسهم؛ إذ يؤكد أغلبهم أن غياب مصدر ثابت للرزق علي رأس أسباب العودة إلي الجريمة مرة أخرى (فادية أبو شهبة، ٢٠٠٦). فالبحوث تؤكد أن المواقف التي تؤدي إلي نواتج غير عادلة تدفع إلي الإحباط والاحتقان الذي بدوره محدد مباشر لسلوك إجرامي أو جانح (Lambart, 2003).

ويرجح الباحثون آليات معينة تؤدي من خلالها البطالة إلي ارتفاع معدلات الجريمة ومن هذه الآليات:-

أ- اقتران البطالة بتزايد استهلاك أو اتاحة بضائع مرتبطة بالجريمة - كالمخدرات والأسلحة النارية - التي يزيد استهلاكها كلما إرتفعت معدلات البطالة ويزيد معه جرائم مرتبطة بها كالتهريب والسرقة والقتل والجرائم الجنسية.

ب- تبرز البطالة تفاوت الدخول وكلما اتسع مدى هذا التفاوت زادت مشاعر الظلم والاحباط والتي ترتبط بدورها بزيادة معدلات الجريمة (Altindag, 2011). يدعم ذلك ما كشف عنه تحليل بيانات ١٤٧٣ متطرفاً أمريكياً العلاقة الثلاثية بين البطالة والجريمة والتطرف، فاحتمال التحاق ذوي السجل الاجرامي بجماعة متطرفة سياسياً يزيد مرتين عن من ليس له سجل اجرامي، واحتمال تورط من له سجل في جرائم عنف يزيد ثلاث مرات عن من سبق ارتكابه جرائم غير عنيفة، واحتمال التحاق العاطلين يزيد بنسبة ٣٥% بالمقارنة بالمستقرين في وظائفهم (LaFree, et al. 2018). معنى هذا أن كون فرد ما عاطلاً منبئاً باحتمال ارتكابه جريمة وأن زيادة احتمال انخراطه في سلوك اجرامي منبئ قوي باحتمال انهماكه في أنشطة التطرف العنيف.

ج- تخلق احتياجات العاطلين للتمويل دافعية مرتفعة للانخراط في سلوك إجرامي، ففي دراسة للبنك الدولي (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تربط الأسباب الاقتصادية بظهور التطرف العنيف؛ حيث

استخدمت قاعدة بيانات عن ٣٠٧٨٧ مجندا أفريقيا (من ٢٧ دولة) في صفوف "داعش" وتحتوي معلومات شخصية مثل: العمر والتعليم والمهارات ودرجة معرفة التعاليم الدينية وبلد الإقامة، كما اعتمدت الدراسة على بيانات أخرى مثل: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ومؤشر التنمية البشرية ومعدلات البطالة وحجم السكان والحقوق السياسية بالإضافة إلى استطلاعات رأي قامت بها: الباروميتر العربي واستطلاعات جالوب والمسح العالمي للقيم.

وقد تم التوصل - بعد تحليل هذه البيانات - إلى أن العوامل الأكثر ارتباطاً بانضمام الأفراد الأجانب إلى داعش هو عدم إدماجهم اقتصادياً واجتماعياً في بلادهم الأصلية، وبالتالي فإن تعزيز مستوى الإدماج لا يخفض فحسب مستوى التطرف العنيف ولكنه يحسّن الأداء الاقتصادي في المنطقة.

يدعم ذلك نتائج دراسة أخرى أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٧) تم فيها تحليل مقابلات مع ٤٩٥ إفريقي (٥٢% منهم عناصر سابقة بحركة الشباب الصومالية و٢٧% بـ"يوكو حرام" النيجيريا و١٥% بـ"داعش" و٧% بتنظيمات أخرى) ممن انضموا طواعية لتنظيمات إرهابية، وتبين أن للبطالة دور مؤثر في هذا الانضمام، إذ أكد ٤٢% منهم أنهم دون عمل وأنهم حصلوا على أموال مقابل الانضمام للتنظيم.

ووفقاً لهذا فإن المدخل الأنسب لتحليل ظاهرة التطرف العنيف هو المدخل الاقتصادي الذي يفترض أن هناك عرضاً وطلباً على المتطرفين العنيفين، ويقرر الفرد أن ينضم إلى الجماعة الإرهابية بعد أن يقوم بالموازنة بين التكلفة والعائد، وعادةً لا تكون التكلفة ماليةً فحسب بل قد تشمل تكلفة من الناحية الأسرية. وكذلك الأمر بالنسبة لحسابات العائد التي لا تشتت أن يركز فيها الفرد على الجانب المادي فقط، فقد يركز على تحقيق المنافع غير النقدية مثل: الشعور بالمسؤولية أو برسالة التنظيم الإرهابي كبديل عن التعويض المالي، وهو أمر حاسم بالنسبة للمنظمات التي تُعاني ضائقة مالية، فقد كان مجندو القاعدة يقومون بدفع مقابل التدريبات التي يتلقونها (Kiadrebeogo & Ianchovichina, 2016).

وينتقد العديد من الباحثين الدراسات التي ترصد علاقة البطالة بالجريمة استناداً إلى تركيزها على التقديرات الاحصائية أكثر من اهتمامها بفهم الجريمة والذي يتطلب استراتيجيات بحثية ملائمة كالدراسات التبعية والتجريبية.

الخلاصة: □

مما سبق نستخلص أن المناطق العشوائية في مصر تشكل عامل مخاطرة كسياق تنشئة اجتماعية، إذ تزيد بها عوامل استعدادية للجنوح والجريمة وتتيح نماذج إجرامية للاقتداء بها وفرص ضعف للمراهقين تدفعهم للوقوع سريعاً في برائن الجريمة. كما نستخلص أن الأمر قد يزداد سوءاً في ظل الدائرة المفرغة التي وقع فيها ساكنو المناطق العشوائية فهي مناطق تجسّد التهميش الاقتصادي الاجتماعي بمخاطره المتعددة من تدني المستوى الاقتصادي (الفقر) والاجتماعي (غياب فرص التعليم) والمعيشي (تراكم القمامة وضعف الخدمات الأساسية) فتزيد احتمالات الامتداد العشوائي الذي بدوره يفاقم الفقر والجهل والمرض والجريمة

فتوصم المناطق وتزداد تهميشها، وتظل الدائرة الجهنمية وتتفاقم تداعياتها ما لم تتدخل كافة أجهزة الدولة بخطة مستدامة مدروسة لتنمية ساكني العشوائيات قبل تطويرها كمناطق سكنية.

المراجع: □

أحمد المجذوب؛ فادية أبو شهبة؛ عبد المنعم شحاته؛ ماجدة عبد الغني (٢٠٠٣). *النساء مرتكبات جرائم القتل العمدي: دراسة مسحية لسجون النساء بمصر*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بإفريقيا (٢٠١٧). *الرحلة إلى التطرف في أفريقيا: العوامل والحوافز ونقطة التحول للتجنيد*. www.un.org/ar/audio/2017/09/371542

البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي (٢٠١٠). *تقرير التنمية البشرية بمصر*.

سماح زهران (٢٠٠٩). *المسؤولية الاجتماعية ازاء أشكال العنف ضد الأطفال: دراسة تحليل محتوى*. قدم في المؤتمر السنوي الحادي عشر "المسؤولية الاجتماعية والمواطنة". المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٦-١٩ مايو.

عبد المنعم شحاته (٢٠١٥ أ). *الخصائص النفسية الاجتماعية والديموجرافية للأطفال المستغلين*. في: فادية أبو شهبة وآخرين. *الحماية الجنائية للطفل المصري من الاستغلال*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

----- (٢٠١٥ ب). *الخصائص النفسية الاجتماعية لمرتكبي سرقة السيارات (١٢٨-١٦٥)* في: فادية أبو شهبة وعبد المنعم شحاته وعادل سلطان ومنال القاضي وامام حسنين وخالد الشباسي. *الأبعاد الاجتماعية والجنائية لسرقة السيارات في مصر*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

----- (٢٠٠٣). *المحددات النفسية الاجتماعية المهيئة لارتكاب النساء جرائم القتل (٦١-٨٠)* في: أحمد المجذوب وآخرين. *النساء مرتكبات جرائم القتل العمدي: دراسة مسحية لسجون النساء بمصر*. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

----- (١٩٩٦). *موجة العنف: مسؤولية الفرد أم المجتمع*. دراسات إعلامية، ٨٥: ٤٦ - ٦١

علي الجلبي، أميمة أبو الخير، رانيا عامر (٢٠٠٦). *البطالة بين الشباب وسياسات التشغيل بمصر*. بحث ألقى في المؤتمر السنوي الثامن للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية "قضايا الشباب مطلع القرن الحادي والعشرين". القاهرة: ٢٣-٢٥/٥/٢٠٠٦.

فادية أبو شهبة (٢٠٠٦). *الشباب وجرائم العنف*. بحث ألقى في المؤتمر السنوي الثامن للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية "قضايا الشباب مطلع القرن الحادي والعشرين". القاهرة: ٢٣-٢٥/٥/٢٠٠٦.

عصام الترساوي (٢٠٠٨). تغيير معدلات انتشار تعاطي المخدرات في الخمس وعشرين سنة الأخيرة. *المجلة القومية للتعاطي والإدمان*، ٥(٢): ١-١٧.

مصطفى سويف (١٩٩٦). *المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية*. الكويت: عالم المعرفة (٢٠٥).

ليلى نوار وآخرون (٢٠٠٨). *العشوائيات داخل جمهورية مصر العربية*. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري. ج. ١، ج. ٢.

هدجر، ت (٢٠١٨). العصابية (ترجمة: عبد المنعم شحاته) (١٧٨-٢٠١) في: ليري وهويل (محرران) *المرجع في الفروق الفردية في السلوك الاجتماعي* (ترجمة: عبد اللطيف خليفة وعبد المنعم شحاته، مراجعة: شاعر عبد الحميد). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

Abadie, A. (2006). Poverty, Political Freedom, and the Roots of Terrorism. *The Economics of National Security*, 96(2): 50-56.

Allen, N. (2018). Unusual Lessons from an Unusual War: Boko Haram and Modern Insurgency. *The Washington Quarterly*, 40(4), 115-133.

Altindag, D. (2011). Crime and unemployment: Evidence from Europe. *International Review of Law and Economics* (doi:10.1016/j.irl.2011.10.003).

Ackerman, B. & Brown, E. (2006). Poverty Co-factors and the Adjustment of Children in Elementary School. (90-129) In: R Kail (Ed.) *Advances in Child Development and Behavior*.

Barrelle, K.(2014). Pro-integration: disengagement from and life after extremism. *Behavioral Sciences of Terrorism and Political Aggression*, 7, 2, 129–142.

Bellair, P. & Browning, C. (2010). Contemporary disorganization research: An assessment and further test of the systemic model of neighborhood crime. *Journal of research in crime and delinquency*, 47(4), 496-521.

Brown, R. (1988). *Group processes: Dynamics within & between groups*. Oxford: Blackwell.

Burdette, J. (2014). Rethinking the Relationship Between Poverty and Terrorism. *Small Wars Journal*, <http://smallwarsjournal.com/jrnl/art/>- Donovan, J.; Jessor, R.; Costa, F. (1991). Adolescent health behavior and conventionality – unconventionality: an extension of problem – behavior theory. *Health Psychology*, 10 (1): 52 – 61.

Edmark, K. (2005). Unemployment and crime: Is there a connection. *Scand. J. of Economic*, 107(2): 353-373.

Ferguson, K. (2009). Exploring family environment characteristics and multiple abuse experiences among homeless youth. *Journal of interpersonal violence*, 24(11): 1875-1891.

Finkelhor, D. (2008). *Childhood victimization: Violence, crime, and abuse in the lives of young people*. New York: Oxford University Press.

Guterman, N.; Lee, Y.; Lee, S. Waldfoegel, J. & Rathouz, P. (2009). Fathers and maternal risk for physical child abuse. *Child Maltreatment*, 14(3): 277-290.

- Herrenkohl, T.; McMorris. B.; Catalano, R.; Abbott, R. ; Hemphill, S. & Toumbourou, J. (2007). Risk factors for violence and relational aggression in adolescence. *Journal of interpersonal violence*, 22(4): 386-405.
- Jessor, R.; Turbin, M.; Costa, F.; Dong, Q.; Zhang, H. & Wang, C. (2003). Adolescent problem behavior in China and The United States: a cross-national study of psychosocial protective factors. *Journal of Research on Adolescence*, 13 (3): 329 – 360.
- Jonson-Reid, M.; Emery, C.; Drake, B. & Stahlschmidt, M. (2010). Understanding chronically reported families. *Child Maltreatment*, 15(4): 271-281.
- Joudes, P. & Mackey-Bilaver, L. (2008). Do chronic conditions increase young children's risk of being maltreated?. *Child Abuse & Neglect*, 32: 671-681.
- Kerodal, A.; Freilich, J. & Chermak, S. (2016). Commitment to Extremist Ideology: Using Factor Analysis to Move beyond Binary Measures of Extremism. *Studies in Conflict & Terrorism*, 39:7-8, 687-711, DOI:10.1080/1057610X.2016.1141012
- Kiendrebeogo, Y. & Ianchovichina, E. (2016). *Who Supports Violent Extremism in Developing Countries?: Analysis of Attitudes Based on Value Surveys*. World Bank Group: Policy Research Working Paper 7691.
- LaFree, G.; Jensen, M.; James, P. & Safer-Lichtenstein, A. (2018). Correlates of Violent Political Extremism in the United States. *Criminology*, doi: 10.1111/1745-9125.12169
- Lambert, S. (2003). The work side of welfare-to-work lessons from recent policy research. *Work and Occupations*, 30 (4): 474-478.
- Lin, S. (2006). Unemployment and suicide: Panel data analysis. *Social Science Journal*, 43(4): 727-732.
- Marks, Z. (2016). Conflict and poverty. *GSDRC Professional Development Reading Pack* no. 52. Birmingham, UK: University of Birmingham.
- Papps, K. & Winkelmann, R. (2000). Unemployment and crime: New evidence for an old question. *New Zealand Economic Papers*, 34: 53-72.
- Pakes, F. & Winstone, J., (2007). *Psychology and crime: Understanding and tackling offending behaviour*. Portland: Willan Publishing.
- Pedulla, D. & Newman, K. (2011). The family and community impacts of underemployment. (232-250) In: D. Maynard & D. Feldman (eds.) *Underemployment: Psychological, economic and social challenges*. New York: Springer.
- Rink, A. & Sharma, K. (2018). The determinants of religious radicalization: Evidence from Kenya. *Journal of Conflict Resolution*, 62(6) 1229-1261.
- Simi, P. & Windisch, S. (2018). Why radicalization fails: Barriers to mass casualty terrorism, *Terrorism and Political Violence*, DOI: 10.1080/09546553.2017.1409212
- Singh, R. (2007). Poverty (523-524) In: C. Renzetti & J. Edleson (eds.) *Encyclopedia of interpersonal violence*. Sage.
- Winefield, A.; Tiggeman, M.; Winefield, H. & Goldney, R. (1993). *Growing up with unemployment*. USA: Routledge.

